



Digital governance and its role in improving service quality and enhancing institutional performance

Saleh Ahmed Miftah GHAMEEDH *

Libyan Center for Engineering Research and Information Technology

الحكومة الرقمية ودورها في رفع جودة الخدمات وتحسين الأداء المؤسسي

صالح أحمد مفتاح *
المركز الليبي للبحوث الهندسية وتقنية المعلومات

*Corresponding author: saleh198912@gmail.com

Received: October 30, 2025

Accepted: January 14, 2026

Published: January 31, 2026

Abstract:

Digital governance represents a modern strategic framework aimed at streamlining institutional procedures and ensuring they remain consistent with rapid global technological advancements. This study explores the pivotal role of digital governance in enhancing the quality of services and improving overall institutional performance. By adopting a descriptive-analytical methodology, the research investigates the theoretical foundations of digital governance and its direct relationship with digital transformation. The study identifies digital transformation as a comprehensive shift towards electronic operations and automated procedures, which fundamentally changes how individuals perceive and perform their work through the integration of information and communication technology. The research highlights numerous benefits of this transition, including increased operational efficiency, reduced human error, streamlined administrative procedures, and enhanced stakeholder satisfaction. However, the study also acknowledges significant challenges that impede successful implementation, such as information security risks, resistance to change among employees, lack of specialized digital talents, and insufficient budgetary allocations. To overcome these obstacles, the research emphasizes essential requirements, including continuous leadership support, flexible organizational structures, and the promotion of a digital culture. The findings conclude that effective digital governance acts as a catalyst for successful digital transformation, enabling institutions to achieve higher investment returns and competitive advantages. Ultimately, the study recommends that both public and private institutions must adopt modern governance frameworks and update their legal systems to keep pace with digital shifts, ensuring a sustainable transition toward an integrated knowledge society.

Keywords: Governance, Digital Transformation, Requirements, Enablers, Challenges.

المخلص

تُعتبر الحوكمة الرقمية إطاراً استراتيجياً حديثاً يهدف إلى تيسير الإجراءات المؤسسية وضمان انسجامها مع التطورات التقنية العالمية المتسارعة. تستكشف هذه الدراسة الدور المحوري للحوكمة الرقمية في رفع

جودة الخدمات وتحسين الأداء المؤسسي العام. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، يبحث البحث في الأسس النظرية للحوكمة الرقمية وعلاقتها المباشرة بالتحول الرقمي. وتُعرف الدراسة التحول الرقمي بأنه تحول شامل نحو العمليات الإلكترونية والأتمتة، مما يغير بشكل جذري كيفية إدراك الأفراد لأعمالهم وتأديتها من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويسلط البحث الضوء على الفوائد العديدة لهذا الانتقال، بما في ذلك زيادة الكفاءة التشغيلية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز رضا أصحاب المصلحة. ومع ذلك، تقرر الدراسة أيضاً بوجود تحديات كبيرة تعيق التنفيذ الناجح، مثل مخاطر أمن المعلومات، ومقاومة التغيير لدى الموظفين، ونقص المواهب الرقمية المتخصصة، وعدم كفاية الميزانيات المرسودة. وللتغلب على هذه العقبات، يركز البحث على المتطلبات الأساسية، بما في ذلك الدعم القيادي المستمر، والهياكل التنظيمية المرنة، ونشر الثقافة الرقمية. وتخلص النتائج إلى أن الحوكمة الرقمية الفعالة تعمل كرافعة للتحول الرقمي الناجح، مما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد استثمارية أعلى ومزايا تنافسية. وفي الختام، توصي الدراسة بضرورة تبني المؤسسات العامة والخاصة لأطر الحوكمة الحديثة وتحديث منظوماتها القانونية لمواكبة التحولات الرقمية، مما يضمن انتقالاً مستداماً نحو مجتمع معرفي متكامل.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التحول الرقمي، المتطلبات، المقومات، المعوقات.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر ثورة تقنية غير مسبوقة، حيث أدى التقدم التكنولوجي المتسارع والانفجار المعرفي في حجم المعلومات إلى فرض واقع جديد يتطلب إعادة صياغة المفاهيم الإدارية التقليدية لتتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي. وفي ظل هذا المشهد، تعاضمت أهمية دمج التقنية مع أطر الحوكمة، وهو ما أفرز مفاهيم استراتيجية حديثة تهدف إلى تطوير بيئة الأعمال وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز تكامل النظم (غضبان، 2015). ومن بين أبرز هذه المفاهيم تبرز "الحوكمة الرقمية" و"التحول الرقمي" كركيزتين أساسيتين؛ إذ لا يقتصر دور حوكمة التحول الرقمي على التنظيم الفني فحسب، بل يمتد ليشمل التحكم في تأثير التغيرات الجذرية على مختلف مكونات المؤسسة، وتقديم رؤية شمولية للمتغيرات الناتجة عن تبني خصائص تقنية قابلة للتعديل والتطوير المستمر (رشوان، 2017).

لقد فرض التحول الرقمي نفسه في السنوات الأخيرة كأحد الركائز الجوهرية للاستراتيجيات الوطنية والدولية، وتجاوز كونه خياراً تقنياً ليصبح عنصراً حيوياً للارتقاء بالكفاءة الحكومية، وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحسين جودة الحياة اليومية بشكل مستدام (الباز، 2018). إن هذا التحول الجذري في بنية العمل المؤسسي أسهم بشكل فعال في ترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإنتاجية، وتوفير الوقت والجهد والموارد المالية لكافة المستفيدين، مما خلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية في ظل اقتصاد المعرفة المتنامي (علي، 2011).

وعلى الرغم من هذه المزايا الاستراتيجية، فإن مسار التحول الرقمي يواجه تحديات معقدة تفرض ضرورة تحديث الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية لتواكب سرعة الابتكار التكنولوجي؛ حيث إن الابتكار الرقمي المعاصر قد تجاوز المجالات التقليدية ليشمل تعقيدات الأمن السيبراني وحماية البيانات الضخمة. ويمثل هذا التسارع التقني أحد أبرز التحديات التي تتطلب وجود حوكمة رصينة تضمن مواءمة التكنولوجيا مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتقليل المخاطر الناجمة عن التغيير (سليمان، 2006). وبناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور المحوري للحوكمة الرقمية كصمام أمان ومنظم منهجي يضمن استدامة التحول الرقمي ورفع جودة الأداء المؤسسي، وصولاً إلى تحقيق التميز والريادة في تقديم الخدمات.

مشكلة الدراسة

استناداً إلى ما سبق، تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الرئيسي التالي: ما دور الحوكمة الرقمية والتحول المؤسسي المعاصر في تعزيز الأداء المؤسسي؟ وتنبثق عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية: 1. كيف يمكن تعريف التحول الرقمي بشكل دقيق؟

2. ما العلاقة بين الحوكمة والتحول الرقمي؟
 3. ما المتطلبات الأساسية لتطبيق التحول الرقمي بنجاح؟
 4. ما المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ التحول الرقمي؟
- ويتمثل هدف الدراسة في الإجابة عن هذه التساؤلات لتقديم توصيات عملية تساهم في دعم التحول الرقمي وتحسين حوكمة المؤسسات.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق التحول الرقمي في البيئة الاقتصادية الحالية، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، إضافة إلى خدمة المهتمين بهذا الشأن من كُتّاب وباحثين.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى إبراز ماهية التحول الرقمي، وتبسيط الضوء على طبيعة العلاقة بين الحوكمة والتحول الرقمي، واستناداً إلى مشكلة وأهمية البحث يتم تحديد الأهداف التالية: معرفة مدى مواكبة المنظومة القانونية لهذه التحولات الرقمية، ومدى توافر بيئة تشريعية ملائمة تحتضن وتسهل عملية التحول الرقمي.

منهج الدراسة

يعتمد البحث للإجابة عن الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى المراجع المنشورة حول الموضوع محلياً ودولياً.

المبحث الأول: التحول الرقمي

أولاً: مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي بشكل عام هو التحول الكامل أو الجزئي إلى العمليات الإلكترونية تنفيذياً مع أتمتة الإجراءات وحوكمتها. وهناك عدد من التعريفات التي تناولت التحول الرقمي، وذلك على النحو الآتي:

1. يُعرف التحول الرقمي بأنه: "عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية" (الباز، 2018).
2. كما يُعرف بأنه: "إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (رضوان، 2016).
3. ويُعرف أيضاً بأنه: "عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها" (يس، 2015).
4. كما يمكن أن يعبر التحول الرقمي عن صيغة تنفيذ المهام والأعمال المتشابهة للمنظمة الفعلية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية، ويساند فاعلية استخدام الوسائل التكنولوجية مجموعة من البرمجيات والمعدات الإلكترونية دون ارتباط العمليات التنظيمية بمكان أو زمان محددين (علي، 1994).
5. ويُعرف بأنه التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب الاجتماعية.
6. وهو إطار يعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويفكرون ويتواصلون اعتماداً على التقنيات المتاحة مع السعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العلمية (حسن، 2020).
7. ويُشير أيضاً إلى عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات وتوفير فرص تزيد من قيمة منتجاتها (بوشي، 2019).

ثانياً: أهمية التحول الرقمي

تتمثل أهمية التحول الرقمي في النقاط الآتية:

1. تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات، وتخفيض نسبة الأخطاء.
3. مساعدة المؤسسات على تحسين مسارها الصناعي واستخدام مواردها بكفاءة أمثل.
4. فتح فرص أكبر من خلال الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
5. السماح للعملاء بالتعرف على النشاط التجاري وإجراء العمليات في أي وقت ومكان.
6. تسهيل مراقبة المسؤولين لسير العمل.
7. تعزيز إيرادات الاستثمارات.
8. تعزيز رضا الموظفين والعملاء على حد سواء.
9. خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية.
10. زيادة سرعة أداء الإجراءات الرقمية مقارنة بالطرق التقليدية.
11. تحسين ورفع مستوى الأرباح الإجمالية للنشاط التجاري.
12. إمكانية تتبع ومراقبة وتحليل المقاييس والبيانات لتطوير جودة العمل.
13. المساهمة في سرعة الانتشار والتوسع للمؤسسات والوصول لجمهور عريض.
14. توفير التكلفة والجهد بشكل كبير (الحجلان، 2020).
15. توفير فرص ضخمة للمؤسسات لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية بإمكانيات أقل (محمد، 2020).
16. المساهمة في نمو القطاعات مما ينعكس إيجاباً على تقدم الدول ومرونتها في التخطيط للمستقبل.

ثالثاً: متطلبات تحقيق التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي في المؤسسات ما يلي:

1. استمرار الدعم القيادي والإداري وتوفير الموارد البشرية والمالية والتشريعات اللازمة.
2. السعي لإيجاد هياكل تنظيمية مرنة وفرق عمل فعالة.
3. المراجعة المستمرة لخطة التحول الرقمي.
4. تحديد الرؤية المستقبلية تحديداً دقيقاً.
5. تطوير الهياكل التنظيمية والبعد عن التعقيد.
6. تنمية مهارات وقدرات الشباب من خلال برامج التدريب.
7. توفير الأجهزة الحديثة وتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
8. تحليل السوق واحتياجاته وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
9. توافر قدرات وخصائص شخصية للقيادات تعكس إيمانهم بعملية التحول.
10. نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والإنترنت كإدارة ميزة تنافسية.
11. تطوير استراتيجيات بناء القدرات لدعم التغيير في كافة مجالات المجتمع (المحضر، 2016).

رابعاً: معوقات التحول الرقمي

تواجه عملية التحول الرقمي عدة معوقات، منها:

1. التخوف من مخاطر أمن المعلومات خصوصاً للأصول ذات القيمة العالية.
2. صعوبة تغيير عقليات الموظفين الذين اعتادوا على الوضع السائد.
3. عدم جاهزية المؤسسات من حيث الموارد والتدريب والمعرفة الضرورية.
4. نقص الكفاءات والقدرات داخل المؤسسة القادرة على قيادة برامج التغيير.
5. نقص المواهب المتخصصة في سوق العمل.
6. نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج مما يحد من نموها (علي، 2013).

المبحث الثاني: دور الحوكمة في إنجاح التحول الرقمي

أولاً: مفهوم الحوكمة

تعددت المصطلحات في اللغة الإنجليزية التي نجد لها معانٍ واضحة ومتفقاً عليها في اللغة العربية، ومع ذلك، تظل بعض المفاهيم تفتقر إلى ترجمة حرفية تعكس ذات الدلالات العميقة التي تحملها اللغة الأصلية،

ومن أبرزها مصطلح (Governance). فعلى المستويين المحلي والإقليمي، لم يتم التوصل إلى مرادف موحد لهذا المصطلح، كما أن اقتران المصطلح بكلمة (Corporate) منحه مدلولات متعددة (غضبان، 2015).

ويُعد لفظ "الحوكمة" هو التعريب الذي اعتمده مجمع اللغة العربية لمصطلح (Governance) بعد محاولات لتعريبه بمصطلحات أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، والضبط المؤسسي، والتحكم المؤسسي. إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً في الأوساط الأكاديمية هو مصطلح "حوكمة الشركات" أو "الحوكمة المؤسسية" (ميللستين، 2003).

وتُعرف الحوكمة بأنها: "منهج يرسم الأطر المرنة المتضمنة لمجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في منظومة العمل، مع تحديد الأهداف والمسارات". فالحوكمة تضمن وجود نظم تضبط العلاقات بين الأطراف المؤثرة في الأداء، وترتكز على أربعة مبادئ أساسية هي: العدالة، والمساءلة، والشفافية، والمسؤولية (رشوان، 2017).

لقد أصبحت الحوكمة من أهم المتطلبات الأساسية لضمان تنظيم العمل في القطاعين العام والخاص، ووضع القواعد الكفيلة بإدارة المؤسسات والرقابة عليها. وتبرز أهميتها بشكل خاص مع توجه المؤسسات نحو التحول الرقمي، وما يفرضه ذلك من ضغوط تتعلق بحماية المعلومات السرية والاحتفاظ بالبيانات؛ إذ يمكن من خلال الاستخدام الأمثل لنظام الحوكمة الوصول إلى تخطيط مالي وتطويري مستدام (العيسوي، 2003).

ثانياً: أهداف الحوكمة ودورها في التحول الرقمي

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة توجه دول العالم نحو النظم الاقتصادية التي تعتمد على القطاع الخاص لتحقيق نمو مستدام. وتهدف الحوكمة بشكل أساسي إلى تحقيق الشفافية، ومراعاة مصالح أطراف العمل، والحد من استغلال السلطة، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي. كما تشجع على تنافسية القطاع الخاص وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، مع الالتزام التام بأحكام القانون (علي، 2013). وتُعد الحوكمة من الحلول الجوهرية لإنجاح التحول الرقمي؛ حيث إن تنفيذ برامج رسمية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يمكن المؤسسات من قيادة مشاريع التحول الرقمي بنجاح. فالتحول الرقمي ليس مجرد تطبيق للتقنية، بل هو برنامج شمولي يمس كيان المؤسسة داخلياً وخارجياً (سليمان، 2006). ويساهم التحول الرقمي في تسهيل التعاون بين الموظفين والقيادات، مما يحسن من عمليات صنع القرار ويجعل الخدمات الحكومية في متناول المواطنين عبر الأجهزة الذكية بشكل مستمر.

ويشارك في حوكمة التحول الرقمي عدة أطراف رئيسية (الصمد، 2016):

1. **المساهمون (السلطة المالكة):** يحددون الأهداف ويضمنون الرقابة.
 2. **المديرون (السلطة الإدارية):** يتحملون مسؤولية تحقيق الأداء والامتثال بشفافية.
 3. **مديرية التحول الرقمي:** تتولى إدارة الموارد والعمليات التقنية.
- تكتسب الحوكمة أهمية خاصة نظراً للترابط الوثيق بين مكونات التحول الرقمي؛ حيث تعمل كرافعة تضمن تنسيق الأجزاء المختلفة وتقليل تعقيد الآليات المتحركة فيها (غادر، 2012). كما تساعد في ضبط المحيط التفاعلي للتحول الرقمي، مما يضمن التوازن بين أصحاب المصالح وتحقيق الاستراتيجيات بشكل متواصل.

الخلاصة

تعتبر الحوكمة الركيزة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي في المؤسسات؛ إذ أثبتت الدراسات أن المؤسسات ذات الحوكمة الفعالة تحقق عوائد استثمارية أعلى، وتقلل من المخاطر التشغيلية والتقنية، مما يمنحها ميزة تنافسية مستدامة مقارنة بالمؤسسات التي تفقر إلى أطر حوكمة واضحة.

النتائج

من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية للمادة العلمية والمراجع ذات الصلة، تم التوصل إلى النتائج الجوهرية التالية:

1. **الفجوة بين التقنيات المتاحة والتطبيق الفعلي:** كشفت الدراسة أن العديد من المؤسسات لا تزال تعاني من فجوة تقنية واضحة؛ حيث يقتصر استخدام التقنيات الرقمية في بعضها على الجوانب الإدارية البسيطة دون

الدخول في عمق "الأتمتة الشاملة". ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى نقص الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على قيادة مشاريع التحول الرقمي، مما انعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة وأدى إلى تراجع الأداء المؤسسي مقارنة بالمعايير العالمية الحديثة (علي، 2013).

2. التحول الرقمي كضرورة استراتيجية وليس خياراً تكميلياً: أظهرت النتائج أن الواقع المعاصر، بمتغيراته المتسارعة، لم يعد يسمح بالعمل وفق الأطر التقليدية. إن تبني التحول الرقمي يتطلب وضع خطط استراتيجية بعيدة المدى، تتجاوز مجرد شراء الأجهزة والبرمجيات لتصل إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية بالكامل. وتعزيز القدرات التقنية للمؤسسات هو الضامن الوحيد للبقاء في دائرة المنافسة وتحقيق الاستدامة التنظيمية (الباز، 2018).

3. الارتباط الشرطي بين التميز الرقمي ورضا المستفيد: خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين مستوى التميز الرقمي وبين رضا المستفيدين (سواء كانوا مواطنين أو عملاء). ففي ظل مجتمع المعرفة، أصبح المستفيد أكثر وعياً وتطلباً لخدمات سريعة وشفافة. وبناءً عليه، فإن التحول الرقمي يعد "ضرورة حتمية" لرفع فعالية المؤسسات، حيث يوفر قنوات اتصال متعددة ويسهل الوصول إلى المعلومة والخدمة بأقل جهد وزمن ممكن (الحجلان، 2020).

4. الحوكمة كضمانة لسلامة التحول الرقمي: أثبتت النتائج أن التحول الرقمي بدون "حوكمة" قد يؤدي إلى هدر الموارد أو مخاطر أمنية. فالحوكمة الرقمية هي التي تضع الأطر القانونية والأخلاقية والتنظيمية التي تضمن أن التكنولوجيا تُستخدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، مع الحفاظ على سرية البيانات وشفافية الإجراءات (رشوان، 2017).

التوصيات

1. الاستثمار في رأس المال البشري: من خلال برامج تدريبية مكثفة للكوادر الحالية واستقطاب كفاءات رقمية متخصصة.
2. تطوير البنية التشريعية: تحديث اللوائح الداخلية لتتوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني والحوكمة الرقمية.
3. إنشاء وحدات للحوكمة الرقمية: تتبع الإدارة العليا مباشرة لضمان تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بكفاءة وشفافية..

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

- [1] الباز، عدنان مصطفى. (2018). تقنيات التحول الرقمي السعودية. كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز.
- [2] الحجلان، محمد إبراهيم. (2020). التحول الرقمي في التعليم: رؤية وفق مفهوم تحسين الأداء البشري. ملتقى تقنيات التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030، جامعة الملك سعود.
- [3] المحضار، عبد الله عبد الرحمن. (2016). تأثير التحول الرقمي للمعرفة على سلوك البحث عن المعلومات لدى طلبة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات.
- [4] بوشي، يوسف، ومي، جميلة سليم. (2019). التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 10(2)، 459.
- [5] حسن، عبد الرحمن حسن، ومحمد، محمد أحمد الغبيري. (2020). واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. جامعة الملك خالد.

- [6] رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان. (2017). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (8).
- [7] رضوان، أمل صلاح محمود. (2016). تأثير التحول الرقمي للمعرفة على الثقافة المعلوماتية للمتخصصين في مجال الآداب والعلوم الإنسانية. البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، (43).
- [8] سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة. الدار الجامعية.
- [9] عبد الصمد، عمر. (2016). دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجزائر.
- [10] علي، أسامة عبد السلام. (2011). التحول الرقمي للجامعات المصرية: المتطلبات والآليات. مجلة التربية المقارنة والإدارة التعليمية، 14. (33)
- [11] علي، أسامة عبد السلام. (2013). التحول الرقمي بالجامعات المصرية دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، (37).
- [12] علي، نبيل. (1994). العرب وعصر المعلومات. سلسلة عالم المعرفة (العدد 184)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- [13] العيسوي، إبراهيم. (2003). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. دار الشروق.
- [14] غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان.
- [15] غضبان، حسام الدين. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- [16] ميللستين، إبرام. (2003). دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات. في: حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين. مركز المشروعات الدولية الخاصة. (CIPE)
- [17] يس، جلاء أحمد. (2015). متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية. مجلة المكتبات والمعلومات، دار النخلة للنشر، (13).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.